وزير الخارجية يترأس وفد البحرين في المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة

ترأس الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية وفد مملكة البحرين المشارك في الجلسة الافتتاحية للمناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والثمانين، التي انطلقت أعمالها في مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك، تحت عنوان «استعادة الثقة وإدارة التحوّل: أمم متحدة تُنجز للجميع»، وذلك برئاسة الدكتور خليل الرحمن رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية، بمشاركة السيد أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة.

وتشارك مملكة البحرين في أعمال هذه الدورة بصفتها عضوًا غير دائم في مجلس الأمن الدولي للفترة (2026–2027)، تأكيداً لالتزامها الراسخ بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وحرصها على تعزيز العمل الدولي متعدد الأطراف، وترسيخ دعائم الأمن والسلم الدوليين، والإسهام في معالجة التحديات العالمية المشتركة.

وضم وفد المملكة المشارك الشيخ عبدالله بن راشد آل خليفة سفير مملكة البحرين لدى الولايات المتحدة الأمريكية، والسفير جمال فارس الرويعي المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة في نيويورك، والآنسة دانة عماد حمزة الوكيل المساعد للتنمية المستدامة في وزارة التنمية المستدامة، والسفير الشيخ عبدالله بن علي آل خليفة مدير عام العلاقات الثنائية بوزارة الخارجية، والسفير سعيد عبدالخالق سعيد رئيس قطاع التنسيق والمتابعة بالوزارة.

وافتتح السيد أنطونيو غوتيريش أعمال الجمعية العامة بكلمة دعا فيها إلى خفض التصعيد في منطقة الشرق الأوسط وتغليب الحوار، مؤكداً ضرورة وقف القتال، وضمان تدفق المساعدات الإنسانية، واستعادة حقوق وحريات الملاحة بالكامل وفقاً للقانون الدولي.

وحذر الأمين العام من اتساع الانقسامات الجيوسياسية واستمرار النزاعات، مشيراً إلى أن الانتقال نحو عالم متعدد الأقطاب بات مساراً لا رجعة فيه، الأمر الذي يتطلب، بحسب قوله، نظاماً متعدد الأطراف أكثر تمثيلاً وفاعلية، يرتكز على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتناول الأمين العام تطورات القضية الفلسطينية، مسلطاً الضوء على الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، داعياً إلى الالتزام بالقانون الدولي، محذرا من أن استمرار العنف والتهجير والتوسع الاستيطاني من شأنه أن يقوض فرص تحقيق حل الدولتين.

وعلى صعيد إصلاح النظام الدولي جدد السيد أنطونيو غوتيريش الدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن بما يعكس الواقع الدولي الراهن، إلى جانب إصلاح النظام المالي الدولي وتعزيز الدعم المقدم للدول التي تواجه أعباء ديون وتحديات تنموية. كما دعا، في مجال الذكاء الاصطناعي، إلى تطوير أطر دولية أكثر فاعلية للحوكمة والرقابة على المخاطر الناشئة، مؤكدا أن مستقبل النظام الدولي يتوقف على مدى قدرة المجتمع الدولي على إخضاع القوة لحكم القانون والتعاون والعمل متعدد الأطراف، بدلاً من الإكراه والعمل الأحادي.

من جانبه أكد الدكتور خليل الرحمن رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في كلمته أن الأمم المتحدة استمرت لكونها مؤسسة لا بديل عنها، وأن تجنب اندلاع حرب عالمية ثالثة يُعد من أبرز إنجازاتها، مؤكدًا أن استمرار وجودها وحده لا يكفي معيارًا للنجاح، بل يجب أن يُقاس أداؤها بقدرتها على تحقيق نتائج ملموسة.

وأشار إلى استمرار القضية الفلسطينية من دون حل، وإلى الحروب والنزاعات وتداعياتها في السودان وغزة وأوكرانيا وميانمار والشرق الأوسط، مقابل استمرار الأمم المتحدة في تقديم الدعم الإنساني والتنموي.

كما أكد عدم جواز الانتقائية في تطبيق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، مشددًا على ضرورة مواجهة أوجه القصور بصدق وواقعية وعمل عملي لاستعادة الثقة في المنظمة.

وحثّ مجلس الأمن وجميع أعضائه على الوفاء بمسؤولياتهم وممارسة القيادة والتحرك عند الحاجة، مبينًا أن عجز المجلس عن معالجة القضايا المهمة ينعكس على مصداقية الأمم المتحدة وفعاليتها ككل. كما أعرب عن دعمه للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، لجعله أكثر تمثيلا وشفافية وتعبيرًا عن الحقائق الجيوسياسية الراهنة، مؤكدًا أولوية معالجة نقص تمثيل إفريقيا باعتباره مسألة إنصاف وعدالة ومصداقية للمنظمة.

اجتماعات تنسيقية خليجية فرنسية سويسرية في نيويورك

عُقد في مقر البعثة الدائمة لمملكة البحرين في نيويورك الاجتماع الوزاري المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية الفرنسية الصديقة، بحضور وزراء الخارجية في الجانبين، ومشاركة جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون، وذلك على هامش أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وترأس جانب مجلس التعاون الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون. بينما ترأس الجانب الفرنسي جان نويل بارو وزير أوروبا والشؤون الخارجية.

وقد ألقى وزير الخارجية كلمة في الاجتماع أكد خلالها متانة علاقات الصداقة التاريخية المتميزة التي تربط بين دول مجلس التعاون والجمهورية الفرنسية الصديقة، التي تشهد تطورًا ونموًا على الدوام على كل الأصعدة.

وأعرب وزير الخارجية عن تقديره لرئاسة فرنسا لمجلس الأمن الدولي ولدعمها قرار المجلس رقم (2817) واجتماع صيغة آريا الذي عُقد في 17 سبتمبر، وثمّن إدانتها الهجمات على دول المجلس، وعقدها جلسة طارئة بشأن الهجمات على المملكة العربية السعودية، مجددًا تضامن المجلس الكامل مع المملكة وحقها في الدفاع عن النفس.

كما أشاد وزير الخارجية بنجاح قمة الفضاء الدولية الأولى التي استضافتها الجمهورية الفرنسية، ودعا إلى تعاون دائم في هذا المجال. وفي الشأن البحري رحّب بالجهد الفرنسي البريطاني في مضيق هرمز، ودعا إلى التعامل مع هرمز وباب المندب بوصفهما تحديًا واحدًا، وإلى الإفراج الفوري عن أطقم السفن المحتجزة.

وأكد الوزير موقف مجلس التعاون الثابت الداعي إلى ضرورة عودة حركة الملاحة إلى ما كانت عليه قبل 28 فبراير، ورفض أي رسوم أو نظام تصاريح، والتمسك بحق المرور العابر وفق القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مشددا على أهمية استمرار التعاون بين دول مجلس التعاون والجمهورية الفرنسية.

وناقش الاجتماع أوجه التعاون المشترك في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وسبل توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والثقافي، والتنسيق المشترك على كل المستويات إزاء مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما تم مناقشة مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة، وانعكاساتها على الأمن والاستقرار والسلم الإقليمي والدولي، والمسائل المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط، والوضع في الضفة الغربية وغزة ولبنان وسوريا، ودعم جهود صون حرية الملاحة البحرية في مضيق هرمز وباب المندب.

كما عُقد في مقر البعثة الدائمة لمملكة البحرين في نيويورك الاجتماع الوزاري المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد السويسري، بحضور وزراء الخارجية في الجانبين، ومشاركة جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون، وذلك على هامش أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وترأس جانب مجلس التعاون الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، بينما ترأس الجانب السويسري إغناسيو كاسيس رئيس الدائرة الاتحادية للشؤون الخارجية في الاتحاد السويسري.

وخلال كلمته الافتتاحية أكد وزير الخارجية أهمية الدور الذي تضطلع به سويسرا في دعم العمل الإنساني الدولي. كما تناول أمن الملاحة البحرية وحماية البحّارة، داعيًا إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، مؤكدًا ما تتمتع به سويسرا من موقع مميز للإسهام في هذه الجهود.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أعرب عن تطلع مجلس التعاون إلى تطوير علاقات التعاون التجاري والاقتصادي مع سويسرا ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (إفتا) بما يواكب المتغيرات الاقتصادية الحديثة، مؤكدًا حرص مجلس التعاون على مواصلة تعزيز شراكته مع سويسرا القائمة على الثقة والاحترام المتبادل.

وقد بحث الاجتماع المسار المتقدم لعلاقات الصداقة والتعاون التي تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد السويسري في مختلف المجالات، والسبل الكفيلة بتعزيزها وتنميتها بما يعود بالنفع والفائدة على الجانبين.

كما ناقش الوزراء آخر المستجدات الإقليمية والدولية، ولا سيما الجهود الدبلوماسية المبذولة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، إلى جانب تدارس جملة من الموضوعات محل الاهتمام المشترك. كما تم تبادل وجهات النظر إزاء سبل تطوير التعاون المشترك في المجال المالي والمسائل التنظيمية، والعلوم والابتكار، والملفات الإقليمية.

حرص بحريني على التنسيق المشترك مع المنظمة البحرية الدولية لتعزيز أمن وسلامة الممرات البحرية

التقى الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية، في مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك، مع أرسينيو دومينغيز الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، وذلك على هامش أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وخلال اللقاء أعرب وزير الخارجية عن تقديره لمشاركة المنظمة البحرية الدولية في جلسة مجلس الأمن التي دعت إليها المملكة بشأن أمن الملاحة البحرية، وما تضمنته الإحاطة التي قدمتها نائب المدير العام في الجلسة من أفكار ومقترحات بناءة، مشيدا بالدور البارز الذي تضطلع به المنظمة البحرية الدولية في تعزيز أمن وسلامة الملاحة البحرية الدولية، مؤكدًا حرص مملكة البحرين على مواصلة التعاون والتنسيق المشترك مع المنظمة بما يسهم في تعزيز أمن وسلامة الممرات البحرية في المنطقة والعالم لما يكتسبه من أهمية كبيرة للتجارة الدولية والاقتصاد العالمي.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة آخر التطورات ومستجدات الأوضاع الإقليمية، والجهود المبذولة لصون ودعم حرية الملاحة البحرية، بالإضافة إلى بحث عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

بسم الله الرحمن الرحيم

«يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي»

«صدق الله العظيم»

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وجميع العاملين في

أخبار الخليج

يتقدمون بأحر التعازي وعظيم المواساة إلى الزميلة

مروة أحمد

الصحفية في الجريدة

في وفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

جدتها

سائلين المولى العلي القدير أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان.

(إنا لله وإنا إليه راجعون)

على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.. وزير الخارجية:

يجب أن يظل الذكاء الاصطناعي تحت توجيه الإنسان وإشرافه وسيطرته

شارك الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية في الفعالية الجانبية التي نظمتها كل من جمهورية كينيا وجمهورية فنلندا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، تحت عنوان «الذكاء الاصطناعي: القوى الوسطى – السيادة المشتركة»، وذلك على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والثمانين.

وفي مداخلته في الفعالية أكد وزير الخارجية أهمية الذكاء الاصطناعي في حياتنا المعاصرة، إذ يمكن أن يحسّن حياة الناس ويدفع عجلة العلم ويعزز الاقتصادات، ما يجعل وتيرة تطوره اليوم تستدعي قيادة سياسية واعية وتوجيهًا دائما، إذ إن تطوير النماذج المتقدمة يتحرك بوتيرة أسرع من قدرتنا على الإشراف عليه، كما يؤكد كبار العلماء وقادة القطاع.

وقال وزير الخارجية إن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء دعا في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إبرام معاهدة دولية تنظم تطوير الذكاء الاصطناعي، بهدف أن يسهم الذكاء الاصطناعي في تحقيق السلام لا في تفاقم النزاعات، وأن يكون محركًا للإبداع والابتكار لا للدمار والانقسام، مؤكدا أن التعاون الدولي وتوحيد الجهود عالميًا هما السبيل إلى تسخير الذكاء الاصطناعي لخدمة التنمية والسلام والازدهار.

وأكد وزير الخارجية أنه يجب أن يظل الذكاء الاصطناعي تحت توجيه الإنسان وإشرافه وسيطرته، ولا سيما حين تترتب على القرارات عواقب جسيمة على حياة البشر وأمنهم، وأنه يجب تطويره واستخدامه وفقًا للقانون الدولي، مع بقاء المسؤولية والمساءلة مرتبطتين بوضوح بالقرار البشري.

وشدد الوزير على ضرورة ألا تؤدي إدارة المخاطر إلى توسيع الفجوة بين الدول في الانتفاع بمزايا الذكاء الاصطناعي، وينبغي أن تتاح للدول فرص حقيقية لتنمية المهارات والقدرات اللازمة للمشاركة في اقتصاد الذكاء الاصطناعي، وأن تعتمد الشركات بروتوكولات سلامة شفافة، تشمل إلزامية الاختبار قبل الإطلاق، والتدقيق والتقييم المستقلين، وأن تتوافق الحكومات والمنظمات الإقليمية على معايير مشتركة، وتعزز الشفافية، وتتبادل التقارير عن حوادث السلامة الخطرة، مع تعزيز التعاون في مجال سلامة الذكاء الاصطناعي وضمان موثوقيته، إضافة إلى أن تعمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إنشاء مؤسسة دولية قادرة على وضع المعايير، والتحقق من الامتثال، وجمع الدول متى تم تجاوز عتبات معينة من القدرات.

وأكد وزير الخارجية التزام مملكة البحرين بالإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى بناء نهج مسؤول ومتوازن للذكاء الاصطناعي، يضع الإنسان في صميم تطويره، بما يمكن في المساعدة على صياغة مستقبل للذكاء الاصطناعي يدفع التنمية، ويحمي مصالحنا المشتركة، ويخدم السلام والازدهار للجميع.